دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل

فدوى علي حسين عدنان احمد ثلاج
المعهد التقني / الموصل قسم الاقتصاد الزراعي/ كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل-العراق

الخلاصة

اعتمدت الدراسة على فريضة مفادها أن لمنظمة التجارة العالمية ادوار وتأثيرات متباينة في- تحقيق مستويات ملائمة من الامن الغذائي في البلدات النامية حسب طبيعة هياكلها الاقتصادية ومستوى نموها الاقتصادي خلال المدة ١٩٧٥-٢٠٠٣م ومن اجل اثبات هذه الفرضية تم اختيار عينة من البلدان النامية شملت كل من (مصر ، سوريا ، تركيا ، وباكستان) وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد الدراسة وقد توصلنا إلى النتائج الاتية إذ اسهم متغير الانكشاف الاقتصادي الزراعي في رفع قيمة الفجوة الزراعية وبنسبة ٣٧.٥% من دول العينة وظهرت الاثار الايجابية في مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ٥٠% من قيمة الفجوة الزراعية لدول العينة وعلى ضوء ذلك توصي الدراسة بالعمل على تحسين المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الاسواق المحلية والعالمية ، والسعي باتجاه فصل العمل الاقتصادي عن السياسة من خلال اتفاقيات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وعلى المستويين الجزئي والكلي .

المقدمة

شهد عام ١٩٩٤ بداية التحول في نظام التجارة الدولية الذي لم يرى العالم نظيراً له منذ الحرب العالمية الثانية عندما انشأت منظمة الكات ١٩٧٤ والتي اعقبها ثمان جولات من المفاوضات أدخلت عليها تعديلات كان اهمها وابعدها أثار الجولة الاخيرة المعروفة بجولة الاورغواي التي بدأت عام ١٩٨٦ وانتهت في مدينة مراكش عام ١٩٩٤ واهم ما يميز اتفاقية الاورغواي اعمالها هو ادخال تنظيم التجارة في السلع الزراعية ضمن اختصاصتها ، ولعل اهم احداث عام ١٩٩٥ اعلان قيام منظمة التجارة العالمية في حين أن منظمة الكات ظلت تعمل لتحرير التجارة في السلع الصناعية تاركة التجارة في السلع الزراعية والخدمات لتنظيم على وفق ترتيبات ثنائية أو جماعية مما نشأ عن ذلك تكتلات اقتصادية من اشهرها الاتحاد الاوربي والمنطقة الحرة لدول شمال امريكا (التافتا) ، واضافة إلى تكتلات في البلدان الناية فاصبحت التجارة الدولية تخضع لنزعتين احدهما تدفع اعالم للتفكك والتكتل في تجمعات اقتصادية تتكفئ على نفسها وتنعزل خلف جدران كمركية والاخرى تدفع العالم نحو التجارة الحرة المبنية على الميزة النسبية والداعية لخفض الرسوم الكمركية والمعاملة بالمثل بين الاطراف الدولية .

وتظهر مشكلة البحث كون الواقع الزراعي في البلدان النامية يتسم بعدم قرته على انتاج الغذاء بالقدر الكافي لسد حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية لاسباب عدة منها تخلف نظم الانتاج والانتاجية مقارنة بالبلدان المتقدمة الامر الذي جعل انتاجها الزراعي لا يواكب معدلات نموها السكاني التي بلغت ٣.٤% وهي نسبة مرتفعة موازنة مع البلدان المتقدمة ، لقد اعتمد البحث في منهجه اسلوب الربط بين اتجاهين رئيسين الأول(وصفي) يستندإلى وصف العلاقات ضمن الظاهرة موضوع الدرس ، والثاني(كمي) يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقديم الجانب التجريبي من الدراسة ، من اجل اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي اختيرت مجموعة من البلدان النامية متوسطة الدخول وتشمل مصر، سوريا ، تركيا ، باكستان إذ أن هذه الدول قطعت شوطاً في مجال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وكونها بلدان زراعية وتتفاوت في الاهمية النسبية في فائدتها بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية .

تمت الدراسة خلال مدة زمنية مداها تسعة وعشرون عاماً قسمت على مرحلتين الأولى ١٩٧٥-١٩٩٠ والثانية ١٩٩١-٢٠٠٣ ولاغراض التقدير والتحليل استخدمت عدة نماذج قياسية لمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد والمعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) كونها تعطي افضل التقديرات غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية . ولتسليط الضوء على اهم الدراسات التي تناولت دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق الامن الغذائي للبلدان النامية ففي دراسة الاغا

مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول ٢٠٠٥
تاريخ تسلم البحث ٢٠٠٧/١/١٤ وقبوله ٤/٤/ ٢٠٠٧

٢٠٠٤ وفيها اشار إلى أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية وتخفيض حجم الصادرات لدول اوربا من المنتجات الزراعية المدعومة ادى إلى احداث أثار اقتصادية غير مرغوبة بها في مستويات الامن الغذائي للبلدان النامية .

واوضح ناجي توني (٢٠٠٤) أن الاقطار العربية المصدرة للمنتجات الزراعية سوف تستفيد في الامد الطويل من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لان هذه المنظمة تساعد هذه الاقطار في تحسين مقدرة منتجاتها الزراعية في النفاذ إلى الاسواق العالمية فضلاً عن تنمية صادراتها وذلك اسهم في تحقيق استقرار كبير في الاسعار العالمية وفي كفاءة الاستثمار الزراعي في البلدان النامية ، واكد عبد السلام اديب ٢٠٠٤ في دراسته أن مقررات جولة الاورغواي نصت على الغاء الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية مما ترتب على ذلك ارتفاع في اسعار الغذاء الذي بدأ واضحاً في ٨٨ دولة نامية مستوردة للغذاء والتي خصصت نحو ٥٠% من حصيلة نقدها الاجنبي لاستيراد المنتجات الزراعية ، يتضح من خلال استقراء الدراسات المشار اليها انفاً بانها تناولت دراسة تأثيرات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الامن الغذائي بشكلها الوصفي .

تهدف الدراسة الحالية أنها تناولت هذا الموضوع بضيغته الوصفية فضلاً عن تقدير الاثار بصيغتها الكمية وهو الامر الذي امكن معه تقدير العوامل الكمية والوصفية التي مثلت دور منظمة التجارة العالمية التي اسهمت بتأثيرات متباينة بتحقيق مستويات ملائمة من الامن الغذائي في دول العينة ، هذا ويهدف البحث إلى دراسة دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الامن الغذائي في بلدان نامية منخفضة الدخل خلال المدة ١٩٧٥-٢٠٠٣ .

مواد البحث وطرائقه

تم استخدام عدد من النماذج القياسية التي عبارة عن مجموعة منظومات من العلاقات بين عدد من المتغيرات الاقتصادية التي يكون الغرض منها تسهيل وصف طبيعة العلاقات بين المتغيرات التي تتضمنها هذه النماذج وبالصورة التي تؤكد فرضية البحث ، وتعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية قيد الدرس إلى تصوير العلاقة الرابطة بين طبيعة سياسات منظمة التجارة العالمية واوضاع الامن الغذائي في البلدان النامية والمستنبطة من منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع .

ومن اجل معالجة النموذج الاقتصادي قياسياً جرى تحديد المتغيرات الكلية الداخلة في النوذج بوصفها خطوة اولى من خطوات توصيف النماذج القياسية وصياغتها ، ثم هيكلية العلاقة التي تربط متغيرات النماذج المذكورة انفاً بوصفها خطوة ثانية مم يترتب على ذلك امكانية دراسة النماذج المقدرة بصورة تطبيقية لذا فان عملية توصيف النماذج وصياغتها تعد من اهم مراحل البحث القياسي لما تتطلبه هذه المرحلة من تحديد دقيق للمتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي أو التي يجب استبعادها منه والمستندة إلى القيد الصفري واللاصفري لمعلمات هذه المتغيرات Koutsoyiannis (١٩٧٧) وابتداء من وصف النموذج الذي يمثل بداية العمل القياسي الذي يحدد المشكلة المطلوب حلها فقد تمت الاستعانة بنموذج David Tarr , Thomas Ruther Ford & Glenn Harrison عن التقدير الكمي لنتاج جولة اورغواي عام ١٩٩٥ (محبوب ،١٩٨٣) و و(هاريسون وآخرون ، ١٩٩٥) والعوامل المؤثرة فيها أو المساعدة في تفسيرها يعتمد منطق النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة في تحديد العلاقات بين المتغيرات الداخلة في بناء النماذج القياسية المعتمدة في التقدير فضلاً عن التوقعات المسبقة حول اشارة وحجوم المعلمات المقدرة التي تعد بمثابة اختيار نظري يعتمد عليه في تقييم نتائج التقدير وفي موضوع دراستنا المتعلق في تحديد دور سياسات منظمة التجارة العالمية في اوضاع الامن الغذائي في بلدان نامية مختارة فقد نصت الدراسات السابقة على أن المتغيرات الاتية هي اكثر المتغيرات تأثيراً في النماذج القياسية المستخدمة في تقدير الظاهرة موضوعة البحث.

١. الانكشاف الاقتصادي الزراعي ، ويعبر عنه بـ X_1 .
٢. نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعبر عنه بـ X_2 .
٣. نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعبر عنه بـ X_3 .
٤. متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ، ويعبر عنه بـ X_4 .

٥. نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعبر عنه بـ X_5 .
٦. نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعبر عنه بـ X_6 .

أما دوافع اختيار هذه المدة فيه :

١. استبعاد تجارة المنتجات الزراعية من قوانين الكات خلال المدة الاولى من الدراسة .
٢. خضوع تجارة المنتجات الزراعية للعديد من القيود الكمركية واللاكمركية ووسائل الحماية في الدول الاعضاء في المنظمة خلال المدة الاولى .
٣. وضوح اثر سياسات منظمة التجارة العالمية بخصوص المتجرة بالسلع الزراعية خلال المدة الثانية اذ اسفرت الجولة الثامنة في مدينة الاورغواي سنة ١٩٨٦ إلى ارساء قواعد منظمة تجارة المنتجات الزراعية التي دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٩٥ .
٤. تخفيض مستوى الدعم الحكومي للانتاج الزراعي وبنسبة ٢٠% منذ عام ١٩٩٤ بالنسبة لدول المتقدمة ونسبة ١٣.٣% بالنسبة للدول النامية ، أما الدول الاقل نمو فهي معفاة من هذا التخفيض .
٥. خضوع اعانات تصدير المنتاجات الزراعية للتخفيض وبنسبة ٢٤% من قيمة السلع الزراعية المصدرة وبنسبة ١٤% من كمية السلع الزراعية المصدرة من البلدان النامية على أن تجري التخفيضات منذ عام ١٩٩٥ وخلال عشر سنوات .

ومن اجل اثبات فرضية البحث استخدمت بيانات السلاسل الزمنية بعد تحويل البيانات المستخدمة في التقدير من اوضاعها الجارية إلى اوضاعها الثابتة بهدف استبعاد الاثار التضخمية التي تنعكس في القيم الجارية ، فضلاً عما سبق فانها تعكس التغيرات التي تحصل في اوضاع الامن الغذائي لكل بلد على انفراد بحسب ما له من سمات وخصائص تختلف من بلد إلى اخر من حيث مرحلة التطور التنموي التي وصل إليها ومستوى تاثير سياسات منظمة التجارة العالمية في اوضاع امنه الغذائي ، ولاغراض التقدير والتحليل استخدم نموذج قياسي وبعدة صيغ ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد والمعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (السيفو ، ١٩٨٢ ، ٦٧-٨١) ، تلي مرحلة وصف النموذج القياسي اعداد شكله الرياضي آي التعبير عن المتغيرات المذكورة سابقاً وبصيغة رياضية وكالاتي :

$$Y = f (X_1,X_2,X_3,X_4,X_5,X_6)$$

وبذلك يمكن تحويل العلاقة أعلاه إلى نموذج قياسي يأخذ الصيغة الاتية :

$$Yi = \beta_0 + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + \beta_5X_5 + \beta_6X_6 + U_I$$

اذ أن :

Y_1 = المتغير المعتمد .
β_0 = معلمة التقاطع التي تمثل المعامل الذي يأخذ (قيمة ما) عندما تأخذ المتغيرات المستقلة قيماً صفرية .
β_6 ..... B_1 = معلمات الانحدار التي تشير قيمتها إلى مقدار الاثر الناتج في المتغير المعتمد عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة .
X_6 ..... X_1 = المتغيرات المستقلة .
U_I = المتغير العشوائي الذي يمثل المتغيرات غير التوضيحية (النوعية) التي لم تدخل في النموذج المقدر .

ولغرض الوصول إلى افضل النتائج تم استخدام نموذج بثلاث صيغ هي (الصيغة الخطية واللوغارتمية المزدوجة وشبه اللوغارتمية) عند مستويات معنوية ٥-١٠% ومن اجل اختيار افضل الصيغ (Good Ness of Fit) خصصت المرحلة الثالثة من مراحل اعداد النموذج للاختبار والتي يتم فيها اختبار دقة معلمات النموذج المقدر من خلال الاستعانة بالاختبارات الاحصائية والقياسية (اموري ، ١٩٨٨) والتي يتم من خلالها التعرف على مدى توافق إشارات المعلمات المقدرة وحجومها مع مفاهيم النظرية الاقتصادية .

النتائج والمناقشة

اعتمد هذا الجزء في منهجه على حالة الربط بين الاسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس اثر سياسات منظمة التجارة العالمية وتفسيرها في تحقيق مستويات ملائمة من الامن الغذائي في البلدان النامية قيد البحث ، وفي اطار نظريات التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية باستخدام الاسلوب الاحصائي واسلوب الاقتصاد القياسي في القياس والتحليل ، وقد اتضح بان النتائج المقدرة كانت وفق الآتي :

مصر : المدة الاولى : ١٩٧٥-١٩٩٠ : من اجل تقدير اثر لمتغيرات المستقلة التي مثلت سياسات منظمة التجارة العالمية والتي اشير اليها سابقاً في الفجوة الغذائية الزراعية اختبرت عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة الخطية قد اعطت افضل النتائج الاتية :

$$Y = 3.031 - 1.173X_2 - 1.262X_3 = 4.640X_5 - 9.779X_6$$

t (8.447) – (3.458) – (1.804) – (2.385) – (6.896)

$\check{R}_2 = 0.78$ F = 14.431 D.W = 1.939

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بان ٧٨% من التغيرات الحاصلة في قيمة الفجوة الغذائية Y تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (X6 , X5 , X4 , X3 , X2) و ٢٢% من تغيرات المتغير المعتمد تفسر بواسطة عوامل أخرى قد تكون كمية لا يتضمنها النموذج المقدر أو قد تكون نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي . وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t) المحسوبة للمتغيرات المقدرة اكبر من قيمة نظيرتها الجدولية وبمستوى معنوية ٥% مما يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة المقدرة والمتغير المعتمد وان المعلمات المقدرة ذوات معنوية احصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة ولم تظهر معنوية كل من (X4 , X1) لعدم مقدرة هذين المتغيرين (*) على اجتياز الاختبارات الاحصائية كما يظهر النموذج وجود علاقة عكسية بين المتغير المعتمد Y وكل من (X2 , X3) وعلاقة موجبة مع (X5 , X6) كما يظهر النموذج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من اختبار دارين واتسن (D.W) حيث ظهرت قيمة (D.W) المحسوبة والبالغة ١.٩٣٩ اكبر من القيمة العليا لراين واتسن (D.W) الجدولية ١.٩٣ كما ظهرت معنوية الدالة من خلال اختبار F اذ كان قيمة F المحسوبة والبالغة (١٤.٤٣١) اكبر من القيمة الجدولية لها ٣.٨١ كما لم يظهر وجود مشكلة ارتباط خطي من خلال اختبار كلاين .

المدة الثانية ١٩٩١-٢٠٠٣ : اوضحت نتائج التحليل القياسي في تقدير اثر المتغيرات المستقلة في قيمة الفجوة الزراعية في مصر وان الصيغة الخطية قد اعطت افضل النتائج الاتية :

$$Y = 0.694 - 1.239X_1 - 0.129X_2 - 0.011X_3 - 2.611X_4 + 6.819X_6$$

t* 1.287 – (3.592) – (2.670) – (2.263) (3.168)

R2 = 0.86 F = 16.325 D.W = 1.673

تشير قيمة معامل التحديد المعدل بان ٨٦% من التغيرات الحاصلة ف قيمة الفجوة الزراعية في مصر خلال المدة الثانية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر آنفا ، ولم تظهر معنوية (نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي X5) لعدم مقدرة هذا المتغير(**) من اجتياز الاختبارات الاحصائية .

(*) اوضحت الصيغة الخطية بان النموذج الكلي المقدر اخذ الشكل الاتي :

$$Y = 26.831 + 3.480X_1 - 1.291X_2 - 1.696X3 + 22.250X4 + 5.783X5 - 10.959X6$$

t* 5.431 0.835 -(3.484) –(1.997) (0.862) 2.397 –(5.592)

$\check{R}_2$= 0.76 F=9.083 D.W = 2.355

(**)اوضحت الصيغة الخطية بان النموذج الكلي المقدر اخذ الشكل الاتي :

$$Y = 0.389 - 1.360X_1 - 0.151X_2 - 0.010X3 - 3.188X4 - 0.060X5 + 9.416X6$$

t* 0.747 -(4.288) -(4.964) –(2.967) -(2.926) –(1.657) (3.792)

بلغت مرونة (X1) ٠.٥١٥ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني بان سياسات منظمة التجارة العالمية جعلت الانكشاف الاقتصادي الزراعي يسهم في تحفيز ناتجها الزراعي إلى الحد الذي يقلل من قيمة الفجوة الزراعية فيها وبلغت مرونة (X2) ٠.١٧٧ وحدة ، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن مصر سعت في المدة الثانية على اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر نحو قطاعها الزراعي بعد أن اعتمدت سياسات تحرير هذا النوع من الاستثمار من خلال توفير التدابير التي يعتمد عليها هذا الاستثمار وتأمين الحوافز الملائمة له وتيسير الاجراءات الادارية التي ينطوي عليها تشغيل الشركات الاجنبية في القطاع الزراعي العربي ، الامر الذي جعل هذا المتغير يسهم في تقليل قيمة الفجوة الزراعية في مصر (الامم المتحدة ، ٢٠٠٢) وبلغت مرونة (X3) ٠.٠٤١٧ وحدة ، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن مصر اخذت تعاني من ارتفاع في مقدار العجز من ميزانيتها العامة الذي وصل إلى ٥٢ مليار جنيه في موازنة
٢٠٠٤-٢٠٠٥ (زيدان ، ٢٠٠٤) ، الامر الذي دعى الحكومة المصرية إلى اعادة توزيع دخلها القومي بالصيغة التي تزيد من حجم الإنفاق الاستثماري في قطاعاتها الزراعية من خلال تمويل مشاريع زراعية جديدة أو استغلال موارد زراعية معطلة حيث تولد عنها دخول حقيقية اضافية اسهمت في خفض قيمة الفجوة الزراعية فيها وبلغت مرونة (X4) ٠.٨٢٦ وحدة ، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن مصر عملت خلال المدة الثانية على تنمية قطاعها الزراعي من خلال تقديم الدعم المالي للمنتجين الزراعيين وسعت لتوفير العديد من الخدمات الزراعية ، ونفذت العديد من المشاريع الاستثمارية الكبيرة في مجال الري ، واستصلاح الاراضي فالغت جزءاً كبيراً من اشكال التدخل الحكومي التي من شأنها أن تعيق النمو الزراعي وشجعت الاستثمارات الخاصة واعمال البحث والتطوير (الامم المتحدة ، ١٩٩٧) ومنذ عام ١٩٩٧ عملت سياسات منظمة التجارة العالمية في مصر على خصخصة المدخلات الزراعية والصناعية في قطاعها الزراعي ، والغت القيود التي كانت مفروضة على استيراد مستلزمات هذا القطاع (الامم المتحدة ، ٢٠٠١) ، مما ترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي اسهم في تخفيض قيمة الفجوة الزراعية خلال المدة الثانية وبلغت مرونة (X6) ٠.١٧٤ وحدة ، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات منظمة التجارة العالمية اسهمت في توسيع رقعة المنافسة بين المنتجات الزراعية المصرية والمنتجات الزراعية العالمية ، الامر الذي عكس اثره في تدني اداء القطاع الزراعي المصري ، وذلك تطلب زيادة استيرادات السلع الغذائية لتلبية احتياجات المواطنين من الاغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها بسبب اتساع نطاق الفجوة بين الطلب على الغذاء الذي لا يتناسب مع الكميات المعروضة منه ، الذي جعل هذا المتغير لا يسهم في خفض قيمة الفجوة الزراعية في مصر خلال المدة الثانية .

تركيا : المدة الأولى ١٩٧٥-١٩٩٠ : بعد تطبيق صيغ القياس المذكورة سابقاً تبين أن الصيغة شبه الوغارتمية قد اعطت افضل النتائج في توصيف العلاقات بين المتغيرات المستقلة وقيمة الفجوة الزراعية في تركيا وكالاتي :

$$\log y = 2.686 - 4.987X_1 - 0.063X_2 - 0.310X_5 - 0.117X_6$$
$$t^* \ 17.775 \ -(11.62) \ -(3.049) \ -(1.922) \ -(2.580)$$
$$\check{R}_2 = 0.92 \quad F = 48.911 \quad D.W = 2.396$$

بينت نتائج التقدير الموضحة انفاً بان ٩٢% من المتغيرات الحاصلة في قيمة الفجوة الزراعية في تركيا خلال المدة الاولى تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر ، ولم تظهر معنوية كل من (X_3 , X_4) لعدم مقدرة هذين المتغيرين (*) على اجتياز الاختبارات

$\check{R}_2 = 0.89$ F=17.454 D.W = 1.286

(*) اوضحت الصيغة شبه اللوغارتمية بان النموذج الكلي المقدر اخذ الشكل الاتي :ـــ

$$\log Y = 2.401 - 4.869X_1 - 0.0704X_2 + 0.0374X3 + 0.451X4 - 0.314X5 + 0.0132X6$$
$$t^* \ (2.685) \ -(9.154) \ -(2.483) \ (0.798) \ (0.305) \ -(1.843) \ (2.487)$$

الاحصائية بلغت مرونة (**) (X_1) ٠.١٨٣ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في تخصيص تركيا الجزء الأكبر من استثماراتها نحو تنمية مشاريع القطاع الزراعي في خطتها الخمسية (١٩٧٣-١٩٧٥) والتي ترتب عليها زيادة قيمة صادراتها الزراعية التي شهدت نمواً بلغ معدله نحو ٦.٣% في عام ١٩٩٧ (احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على : United Nation , International Monetary Fund , op. cit. , p. 903 , op . cit) حتى أن صادارات تركيا من المنتجات الزراعية شكلت نسبة ٦٠% من اجمالي قيمة صادراتها في نهاية عقد السبعينات (لافي ، ١٩٨٦) وخلال عام ١٩٧٩ أسهمت قيمة صادراتها بسبه (٨٥%) مقارنة بعام ١٩٧٨. الامر الذي جعل هذا المتغير يسهم وبدور ايجابي في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية في تركيا في المدة الأولى وبلغت مرونة (X_2) ٠.٢٣١ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد توجه نحو القطاع الزراعي التركي والذي اسهم في تحفيز نمو الناتج الزراعي ، ويكون سبب ذلك هو الميزة النسبية للزراعة في تركيا مقارنة بالبلدان النامية الاخرى ، الامر الذي جعل هذا المتغير يسهم في تحجيم نطاق الفجوة الزراعية في تركيا وبلغت مرونة (X_5) ٠.١١٣ وحدة ، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الديون الاجنبية في تركيا استغلت في تمويل احتياجات القطاع الزراعي من المدخلات المحلية والمستوردة بقصد تنفيذ برامج التنمية الزراعية لهذا القطاع التي من شأنها ان ترفع معدلات نموه ، لذا نستنتج مما ورد آنفاً ان متغير الديون قد اسهم بدور ايجابي في غلق الفجوة الزراعية في تركيا وبلغت مرونة
(X_6) ٠.٤٣٠ وحدة والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في تركيز الحكومة التركية على تحقيق التنمية الريفية وزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال أعداد البحوث وتقديم الخدمات التعاونية والإرشادية فضلاً عن توسيع نطاق الاستثمارات الزراعية فيها خلال عقد الثمانينات (طوقسوز ، ١٩٩١) . ونفذت تركيا عدد من برامج دعم الاسعار ومشاريع الري وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة بحيث أسهمت العوامل المذكورة آنفا في زيادة كمية الناتج الزراعي إلى الحد الذي يعني أن هذا المتغير اسهم فى غلق الفجوة الزراعية في تركيا خلال المدة الأولى

المدة الثانية ١٩٩١-٢٠٠٣ : بينت صيغ التحليل القياسي بان الصيغة شبه اللوغاريتمية قد أعطت افضل النتائج في توصيف العلاقة بين التغيرات المستقلة المذكورة آنفاً وقيمة الفجوة الزراعية في تركيا خلال المدة الثانية وكما يأتي :

$$\log y = 1.618 + 6.074X_1 - 0.291X_2 - 0.128X_3 + 4.464X_5 - 0.088X_6$$

t * (5.096) (4.081) – (4.738) – (3.565) (4.627) – (4.916)

$\check{R}_2 = 0.88$ F = 18.979 D.W = 1.928

تشير نتائج التقدير بان (٨٨%) من التغيرات الحاصلة في قيمة الفجوة الزراعية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر ، ولم تظهر معنوية X_4 لعدم مقدرة هذا المتغير

(*) من اجتياز الاختبارات الإحصائية بلغت مرونة (X_1) ٠.٤٢٨ وحدة ، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان قياسات منظمة التجارة العالمية لم تكن محفزة لرفع معدل نمو الناتج الزراعي

$\check{R}_2 = 0.91$ F=29.541 D.W = 1.904

(**) تحسب المرونات في الدول شبه اللوغارتيمية بالطريقة الاتية

$ep = Bi / y$

(*) اوضحت الصيغة شبه اللوغارتمية بان النموذج الكلي المقدر اخذ الشكل الاتي :

$$\log Y = 2.207 + 6.287X_1 + 0.286X_2 - 0.140X3 - 0.833X4 + 3.494X5 + 0.093X6$$

t* 3.236 (4.167) (4.618) -(3.710) -(0.978) (2.520) -(4.971)

$\check{R}_2 = 0.88$ F=15.874 D.W = 2.538

التركي وفي الاتجاه الذي يسهم في تحجيم نطاق الفجوة الزراعية فيه وربما يكون سبب ذلك هو توجه سياسات منظمة التجارة العالمية نحو تنمية قطاعات اخرى ذات عوائد كبيرة في الامد القصير بلغت مرونة (X_2) ٠.٢٠٥ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة الثانية التي سادت فيها سياسات منظمة التجارة العالمية اسهم وبدور إيجابي في تحجيم الفجوة الزراعية في تركيا وبلغت مرونة (X_3) ٠.٩٠٢ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في النتائج الإيجابية التي اعتمدتها تركيا في تمويل ميزانيتها العامة بالعجز (التمويل بالتضخم) ، لان الزيادة الحاصلة في معدل نمو السيولة النقدية المحلية من خلال أدوات الإصدار النقدي الجديد عند تمويل الميزانية بالطريقة المذكورة آنفا قد اسهم بدور ايجابي في رفع معدل نمو الناتج الزراعي (جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٠) . ومن ثم تحجيم قيمة الفجوة الزراعية فيها وبلغت مرونة (X_5) ٠.٣١٤ وحدة ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان سياسات منظمة التجارة العالمية عملت على توظيف الديون الخارجية لتركيا في مشاريع غير إنتاجية (خدمية او استهلاكية) ، الامر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم في تقليص قيمة الفجوة الزراعية خلال المدة الثانية وبلغت مرونة (X_6) ٠.٦٢٠ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع النتائج التي توصلت لها المتغيرات المذكورة آنفا في أن سياسات منظمة التجارة العالمية ركزت على تنمية القطاع الزراعي بحيث عملت على رفع معدلات نموه الى الحد الذي اسهم معه متغير الناتج الزراعي في غلق الفجوة الزراعية خلال المدة الثانية .

سوريا : المدة الأولى ١٩٧٥-١٩٩٠ : أوضحت الصيغة الخطية طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المذكورة آنفا وقيمة الفجوة الزراعية في سوريا خلال المدة الاولى وكآلاتي :

$$Y = 3.085 - 2.647X_1 + 2.706X_4 - 6.431X_6$$

t* (4.891) – (4.063) (2.597) –(3.326)

$\check{R}_2 = 0.52$ F = 6.581 D.W = 1.478

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بان ٥٢% من التغيرات الحاصلة في قيمة الفجوة الزراعية في سوريا تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر ، ولم تظهر معنوية كل من(نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر X_2) و(نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي X_3) و(نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي X_5). لعدم مقدرة هذه المتغيرات

(*) من اجتياز الاختبارات الإحصائية بلغت مرونة (X_1) ٠.٧٩٩ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في توجه صناع السياسة الزراعية في سوريا بالسماح للقطاع الخاص بأداء دور ذي فاعلية كبيرة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي من خلال استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية ، فضلاً عن إعادة النظر في فرض التعريفات الكمركية التي من شانها أن تجعل أسعار المنتجات الزراعية ذات مرونة كبيرة في التغيير ،الامر الذي جعل هذا المتغير يسهم وبدور إيجابي في تحجيم الفجوة الزراعية في سوريا وبلغت مرونة (X_4) ٠.٥١٤ وحدة ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الارتفاع الحاصل في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي قد أدى إلى زيادة حصة السوق المحلية من المنتجات الزراعية (الحمسي ، ١٩٨٨) ، على حساب الإقلال من حصة السوق الخارجية منها ، وبذلك قلت العوائد الاجنبية المتوقع الحصول عليها لتمويل القطاع الزراعي ، وبذلك أصبح هذا المتغير لا يسهم في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية وبلغت مرونة (X_6) ٠.٩٦٦ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني مساهمة الناتج الزراعي في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية ، إذا عملت سوريا على توسيع المساحات الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الحقلية ، الامر الذي جعل إنتاجها من المحاصيل المذكورة آنفا

(*) اوضحت الصيغة الخطية بان النموذج الكلي المقدر اخذ الشكل الاتي :

$$Y = 2.80 - 2.437X_1 + 0.026X_2 + 0.199X3 + 2.377X4 - 0.209X5 - 5.182X6$$

t* (3.642) - (3.092) (0.415) (0.415) (1.898) -(0.893) -(2.021)

$\check{R}_2 = 0.43$ F=2.931 D.W = 1.149

يشهد نمو بلغ معدله نحو ٢٥% (**) خلال المدة الأولى الامر الذي جعل هذا المتغير يسهم بدور إيجابي في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية.

المدة الثانية ١٩٩١-٢٠٠٣ : أوضحت صيغ التحليل الإحصائي في تقدير اثر المتغيرات المستقلة في قيمة الفجوة الزراعية خلال المدة المذكورة آنفا بان الصيغة الخطية أعطت افضل النتائج آلاتية :

$$Y = -2.336 + 18.049X_1 + 0.231X_2 - 2.258X_4 + 0.829X_5 - 5.951X_6$$

t* -(2.824) (5.439) (6.745) –(2.579) (3.012) – (1.892)

$\check{R}_2 = 0.92$ F = 30.668 D.W = 2.312

تشير نتائج النموذج المقدر بان ٩٢% من التغيرات الحاصلة في قيمة الفجوة الزراعية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر ، ولم تظهر معنوية (نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي X_3) لعدم مقدرة هذا المتغير(**) على اجتياز الاختبارات الإحصائية بلغت مرونة (X_1) ٠.٧٥٩ وحدة ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني عدم مساهمة المنتجات الزراعية في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية خلال المدة الثانية ، إذ يكون سبب ذلك أن سياسات منظمة التجارة العالمية التي جعلت اسعار منتجات سوريا الزراعية مرتفعة مقارنة بأسعار نظيرتها في البلدان المتقدمة . فضلاً عن إجراءات الحماية (الناشف ، ١٩٩٩) التي وضعتها الدول المتقدمة لمنع دخول منتجات اغلب الاقطار العربية إلى أسواقها وبلغت مرونة (X2) ٠.١٣٤ وحدة ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات منظمة التجارة العالمية عملت على توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو تنمية مشاريع غير إنتاجية (خدمية) ،الامر الذي جعل هذا المتغير قليل الاهمية في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية وبلغت مرونة (X_4) ٠.١٦٦ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعكس الانخفاض الحاصل في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الذي عكس أثره من انخفاض معدل الاستهلاك الفردي بنسبة ٢.١% سنويا خلال المدة (١٩٨٥-١٩٩٦) (مرزوق ، ٢٠٠٠) وذلك أدى إلى تقليل حصة السوق المحلية من منتجات سوريا الزراعية في حين ازدادت حصة السوق الخارجية التي أسهمت في توريد عملات أجنبية ، أدت إلى رفع معدل نمو الاستثمارات الزراعية ، وبذلك أسهم هذا المتغير فى تحجيم قيمة الفجوة الزراعية وبلغت مرونة (X_5) ٠.٢٧٤ وحدة ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعنى أن سياسات منظمة التجارة العالمية لم توظف ديون سوريا الخارجية في تنمية المشاريع الزراعية بقدر ما وظفت الديون الخارجية في مشاريع ذات عائد في الأمد القصير وبلغت مرونة (X_6) ٠.٣٧١ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في قيام سوريا بتركيز خططها الزراعية على تطوير الإنتاج الزراعي من خلال التوسع الأفقي والعمودي ، فضلاً عن دورها في محاكاة برامج تطوير المستجدات الدولية بما في ذلك تخفيض الضرائب والرسوم الكمركية ، وعقد اتفاقيات عربية ودولية في مجال التبادل التجاري الزراعي . الأمر الذي جعل هذا المتغير يسهم بدور اجابي في تقليل قيمة الفجوة الزراعية خلال المدة الثانية .

الباكستان : المدة الأولى ١٩٧٥-١٩٩٠ : من اجل تقدر أثر التغيرات المستقلة فى قيمة الفجوة الزراعية في الباكستان اعطت الصيغة الخطية افضل النتائج آلاتية :

$$Y = -6.062 - 10.637X_1 + 1.158X_2 + 0.895X_3 + 70.832X_4 - 10.772X_6$$

t* -(1.68) –(1.848) (10.093) (4.73) (5.635) –(2.325)

$\check{R}_2 = 0.92$ F = 35.82 D.W = 2.33

(**) احتسب معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الآتية : $It = Ioe^{rt}$

(**) اوضحت الصيغة بان النموذج الكلي المقدر اخذ الشكل الاتي :

$$Y = -1.274 + 16.211X_1 + 0.215X_2 + 1.003X3 - 2.111X4 + 0.811X5 - 9.735X6$$

t* -(0.825) (3.987) (5.382) (0.823) -(2.309) (2.867) -(1.734)

$\check{R}_2 = 0.92$ F=24.492 D.W = 2.250

تشير قيمة معامل التحديد المعدل بان ٩٢% من التغيرات الحاصلة في قيمة الفجوة الزراعية في الباكستان تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المقدرة في النموذج الموضح انفا ، ولم تظهر معنوية (X_5) لعدم مقدرة هذا المتغير(*) من اجتياز الاختبارات الإحصائية بلغت مرونة (X_1) ٠.٣٤٢ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في اسهام العديد من العوامل الفنية والاقتصادية والمؤسساتية التي أحدثت تغيرات هيكلية كبيرة في تجارة المنتجات الزراعية في الباكستان (الامم المتحدة ، ١٩٨٣) . الامر الذي جعل هذا المتغير يسهم بدور إيجابي في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية وبلغت مرونة (X_2) ٠.٤٤١ وحدة ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعنى أن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يتجه نحو تنمية المشاريع الزراعية بسبب ضيق نطاق السوق المحلية في الباكستان لان الشركات الكبيرة غالبا ما تؤسس مشاريع استثمارية كبيرة بهدف التصدير ، (النشاشيبي ، ١٩٨٠) . الامر الذي يحول دون مساهمة هذا المتغير في غلق الفجوة الزراعية في الباكستان وبلغت مرونة (X_3) ٠.١١٩ وحدة ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن عجز الميزانية العامة في الباكستان احدث أثاراً اقتصادية غير مرغوب بها في أداء القطاع الزراعي في الباكستان ، الأمر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية خلال المدة الأولى وبلغت مرونة (X_4) ٢.٠٠٧ وحدة ، الإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن نصيب الفرد من الدخل القومي لا يساهم في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية ، إذا يعود سبب ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الباكستان الذي قدر في أحد الدراسات إلى ٩٦% خلال المدة (١٩٧٥-١٩٨٥) ، الأمر الذي جعل هذه المتغير لا يسهم في تحجيم قيمة الفجوة الزراعيةوبلغت مرونة (X_6) ٠.٣٥٨ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في التحسن الكبير في أداء القطاع الزراعي منذ منتصف عقد السبعينات حيث بلغ معدل نموه السنوي بنحو ٤.٦٥٥% (*) سنويا ويعود سبب ذلك إلى كفاءة أداء السياسات التي اعتمدت في هذا القطاع فضلاً عن تحسن الظروف الجوية ، (الامم المتحدة ، ١٩٨٥) . في المدة المشار أليها آنفا ، الأمر الذي جعل هذا المتغير يسهم بدور إيجابي في رفع معدل نمو الناتج الزراعي وتحجيم قيمة الفجوة الزراعية .

المدة الثانية ١٩٩١-٢٠٠٣ : بعد اجتياز صيغ القياس المذكورة آنفا تبين بان الصيغة الخطية أعطت افضل توصيف للعلاقة بين المتغيرات المستقلة المذكورة آنفا وقيمة الفجوة الزراعية خلال المدة الثانية وكآلاتي :

$$Y = 11.502 - 29.737X_1 + 0.885X_2 + 8.494X_4 + 19.358X_6$$

t* 13.151 – (18.087) (8.945) (2.046) (32.274)

$\check{R}_2 = 0.99$ F = 432.24 D.W = 1.942

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بان ٩٩% من التغيرات الحاصلة في قيمة الفجوة الزراعية في المدة الثانية ، تفسر بواسطة المتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر ، ولم تظهر معنوية كل من (نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي X_3) و (نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي X_5) لعدم مقدرة هذين المتغيرين(**) من اجتياز الاختبارات الإحصائية بلغت مرونة

(*) اوضحت الصيغة الخطية بان النموذج الكلي المقدر اخذ الشكل الاتي :

$$Y = -10.427 - 7.492X_1 + 1.184X_2 + 0.985X3 + 78.831X4 + 6.739X5 - 11.871X6$$

t* -(1.800) - (1.130) (10.017) (4.656) (5.224) (0.965) (2.480)

$\check{R}_2$= 0.92 F=29.802 D.W = 2.434

(*) احتسب معدل النمو من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات :

United Nations (1985-1997) Yearbook of National Accounts .
International Monetary Fund , op. cit. , p. 725 .
United Nations (1985-1997) Yearbook of Trade Commerce , op , cit.

(**) اوضحت الصيغة الخطية بان النموذج الكلي المقدر اخذ الشكل الاتي :

$$Y = 12.280 - 31.772X_1 + 0.087X_2 - 0.0621X3 + 10.064X4 - 2.226X5 + 19.832X6$$

t* 5.729 - (6.295) (7.590) -(0.411) (1.702) -(0.385) (15.492)

$\check{R}_2$= 0.99 F=223.155 D.W = 1.720

(X_1) ٠.٤٠٩ وحدة ، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في تأثر سياسات منظمة التجارة العالمية في قرارات باكستان في مجال القطاع الزراعي التي أدت إلى توجه الباكستان نحو توسيع أسواقها التصديرية وتوسيع نطاق التشغيل في القطاع الزراعي واسهمت اتفاقية (بلاتزا) (الامم المتحدة ، ١٩٩٢) عام ١٩٨٥ في زيادة عرض المنتجات الزراعية الامر الذي ادى إلى مساهمة صادرات الباكستان في التجارة العالمية (الامم المتحدة ، ١٩٩٧) وبذلك اسهم هذا المتغير في تضييق قيمة الفجوة الزراعية خلال المدة الثانية وبلغت مرونة (X_2) ٠.٦٥٢ وحدة ، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن سياسات منظمة التجارة العالمية لم تسهم في توجيه شركات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو تنمية المشاريع الزراعية ، الامر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم في غلق الفجوة الزراعية .

وبلغت مرونة (X_4) _٠.١٢٠ وحدة ، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني عدم مساهمة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في غلق الفجوة الزراعية ، وهي النتيجة التي اتفقت مع نظيرتها في الندة الاولى

وبلغت مرونة (X_6) ٠.٣٧٠ وحدة ، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني عدم مساهمة سياسات منظمة التجارة العالمية في رفع معدل نمو الناتج الزراعي خلال هذه المدة ، وربما يكون السبب إلى توجه سياسات المنظمة المذكورة انفاً نحو تنمية قطاعات اقتصادية أخرى .

الاستنتاجات والتوصيات

استنتاجات الجانب النظري

١. أن العالم ككل سوف يستفيد من الاصلاحات التي يتم الاتفاق عليها في المدى الطويل غير أن المكاسب في المدى القصير سوف تتركز في البلدان المتقدمة ويعود السبب في ذلك أن تلك البلدان لها قدرة على تعديل سياستها وعلى الاخص السياسات الزراعية المشوهة في المدى القصير ، أما البلدان النامية فإنها تقوم بالحد من تشوهات زراعية اقل نسبياً .

٢. هناك مجالات اخذت بها الاتفاقية ولا يوجد فيها تكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية وخاصة في مجال التكنولوجيا حيث تتفوق بها الدول المتقدمة وتحتكرها ولا مجال فيها للتبادل التجاري ، بينما استبعد من الاتفاقية مجالات تتمتع بها البلدان النامية بمزايا نسبية تنافسية مثل الصناعات البتروكيماويات والايدي العاملة .

٣. لقد تبين بالممارسة أن منظمة التجارة العالمية لجهة مضمون اتفاقياتها ولجهة اليات عملها منحازة بالكامل لصالح الشركات الكبرى وراس المال العالمي ، ولم تول اهمية للعدالة الدولية ولمصالح البلدان النامية .

٤. أن الاستغلال الامثل للموارد البشرية والطبيعية والمالية لزيادة الانتاجية في الزراعة تمثل المدخل الاساس في تطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع افضل للامن الغذائي .

٥. أن التنمية الزراعية المستديمة تعد مطلباً اسياسياً لتحقيق الامن الغذائي وهذا يستدعي خلق مناخاً محفزاً للاستثمار الزراعي والاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينتج عنه من تنمية للصادرات الزراعية .

٦. أن تنفيذ سياسات منظمة التجارة العالمية سيخلق بلا شك اوضاع مؤثرة لجميع البلدان النامية سواء اكانت من بين الاطراف المتعاقدة في المنظمة ام من بين الدول التي لا زالت خارج المنظمة .

استنتاجات الجانب العلمي

المدة الاولى:

١. أسهم متغير (X_1) من رفع قيمة الفجوة الزراعية وبنسبة ٣٧.٥% في مصر إلا أن هذا المتغير خفض وبنسبة ٣٧.٥% من قيمة الفجوة الزراعية في تركيا ، سوريا ، باكستان من دول العينة .

٢. أسهم متغير (X_2) بنسبة ٢٥% من رفع قيمة الفجوة الزراعية في مصر وخفض هذا المتغير قيمة الفجوة الزراعية في كل من تركيا وباكستان ولم يظهر تأثير معنوي له في سوريا من دول العينة .

٣. أسهم متغير (X_3) بنسبة ٥٠% في خفض قيمة الفجوة الزراعية في تركيا ولم يظهر تاثير معنوي له في كل من سوريا ، مصر ، باكستان من دول العينة .
٤. أسهم متغير (X_4) بنسبة ٥٠% في رفع مستوى الفجوة الزراعية في سوريا كما اسهم بنسبة ١٢.٥% في خفض قيمة الفجوة الزراعية.

المدة الثانية :

١. أسهم متغير (X_1) وبنسبة ٣٧.٥% في رفع قيمة الفجوة الزراعية في تركيا ، وخفض هذا المتغير وبنسبة ٦٢.٥% من قيمة الفجوة الزراعية في كل من مصر ، سوريا ، باكستان من دول العينة .
٢. أسهم متغير (X_2) في خفض قيمة الفجوة الزراعية بنسبة ٣٧.٥% في كل من مصر ، تركيا من دول العينة كما أن هذا المتغير قليل الأهمية في تحجيم قيمة الفجوة الزراعية في سوريا ، باكستان من دول العينة .
٣. أما المتغير (X_2) فقد رفع من قيمة الفجوة وبنسبة ١٢.٥% في مصر وخفض هذا المتغير وبنسبة ٣٧.٥% من قيمة الفجوة في تركيا كما نسبة ٥٠% كان له تأثير غير معنوي في سوريا وباكستان .
٤. أسهم متغير (X_2) في رفع قيمة الفجوة الزراعية في تركيا ٢٥% في حين خفض هذا المتغير وبنسبة ٣٧.٥% من تلك الفجوة الزراعية في كل من مصر ، سوريا بينما كان له تأثير غير معنوي بنسبة ٣٧.٥% في باكستان .
٥. لم يظهر تأثير معنوي لمتغير (X5) في كل من تركيا ، سوريا ، باكستان بينما رفع قيمة الفجوة الزراعية بشكل محدود في مصر .
٦. أسهم متغير (X2) في خفض قيمة الفجوة الزراعية وبنسبة ٢٥% في كل من تركيا ، سوريا ، ولم يظهر تأثيره المعنوي في كل من مصر ، باكستان .

المقترحات

١. وضع برنامج لتخزين وتنويع انتاج الحبوب الغذائية في ظل ظروف انتاجية غير مستقرة وترشيد سياسة الاستيراد والتصدير .
٢. تشجيع التعاون ما بين البلدان النامية ومعالجة حالات الاختلال التي تنشأ في الاسواق فضلاً عن تنمية الانشطة الريفية غير الزراعية .
٣. العمل على تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الاسواق المحلية والعالمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي فرضتها اتفاقية منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال رفع مستوى الانتاج الزراعي .
٤. السعي باتجاه فصل العمل الاقتصادي عن السياسة من خلال اتفاقيات لتحقيق التكامل الاقتصادي على النطاقين الجزئي والكلي .
٥. اوصي الباحثين من بعدي التوسع في دراسة اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق الامن الغذائي في العراق .

TURN OF WORLD TRADE ORGANIZATION IN ACHIEVING SUITABLE LEVELS OF FOOD SECURITY IN LOW INCOME COUNTRIES

Fadwa Ali Hussein
Technique Institute / Mosul

Adnan Ahmed Thalag
Agricultural Economic Dept. College of Agric and Forestry, Mosul Univ., Iraq

ABSTRACT

The study depended on a hypothesis that world trade organizations policies have various impacts on achieving food security levels in the developing countries

in accordance with the economic structures and the level of their economic growth for the period 1975-2003. To approve this hypothesis a sample of the developing countries was selected including Egypt, Morocco, Tunisia, Jordan, Syria, Turkey, Thailand and Pakistan. Time series data were used in estimating the phenomenon under study for each country as they reflect the effects of World Trade Organization policies in achieving levels of food security. The following results were driven: Agricultural economic revealing variable contributed in increasing the agricultural gap value with (37.5%) of the sample countries and the other part of the effect was distributed between either negative or neutral in other states. Positive effects in direct foreign investment to total local product was (50%) of the agricultural gap for the sample countries and the negative and neutral effects were for other countries. The study recommends the following : Improving the competitive ability of the agricultural products in the local and international markets under the current economic transformations imposed by the World Trade Organization agreements by increasing the level of the agricultural production that is one of the pillars that economic integration should depend on in the developing countries. Separating economic work from policy through agreements to achieve Arabic economic integration partially and totally.

المصادر

الاغا ،احمد طارق وحسين الاغا (٢٠٠٤). اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النحو الاقتصادي لدول نامية مختارة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد.

كاظم اموري هادي (١٩٩٨) ، طرق القياس الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد .

جلين هارسون وتوماس رذرفورد وديفدنار (١٩٩٥). التقدير الكمي لنتائج جولة اورغواي الثالثة ، بيروت .

الجسمي ، امام محمود (١٩٨٨). الاستشراف الطويل الامد للانتاج الزراعي والغذائي في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نيويورك .

النجفي ، سالم توفيق (١٩٩٧). اتفاقية اورغواي والمنظمات الاقتصادية للزراعة العربية ، التقديرات المحتملة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٧ ، السنة ١٩ .

النجفي ، سالم توفيق (١٩٩٧). الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغير الهيكلي في الاقتصاديات الزراعية العربية ، العدد الاول ، السنة الاولى .

السيفو ، وليد اسماعيل (١٩٨٢). المدخل إلى الاقتصاد القياسي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .

لافي ، صبرية احمد (١٩٨٦). الانتاج الزراعي التركي ، سلسلة دراسات تركية ، رقم ١٠ ، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

الحبيب ، فايز إبراهيم (١٩٨٥). نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

عبد الرحمن يسري احمد (١٩٨٣). تطور الفكر الاقتصادي بدار الجامعات المصرية والاسكندرية .

الفارس ، عبد الرزاق الفارس (١٩٩٧) ، الحكومة والفقر والانفاق ، دراسة لظاهرة الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت .

عبد السلام اديب (٢٠٠٤). التجارة الخارجية في زمن.

طوقسوز ، مينا طوقسوز (١٩٩١). تركيا حتى عام ١٩٩٢ ، هل ستفقد فرصة أخرى ، ترجمة صلاح سليم علي ، وحدة البحوث والدراسات الاقتصادية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل .

ناجي التوتي (٢٠٠٤). قياس اثر النظام الجديد للتجارة الدولية العالمية على البلدان العربية ، مجلة افاق اقتصادية ، مركز البحوث والتوثيق ، المجلد ٢٥ ، العدد ٩٨ .

جامعة الدول العربية (٢٠٠٠). التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ايلول ، دار الفجر ، ابو ظبي .

الامم المتحدة (١٩٨٣). حالة الأغذية والزراعة ، استعراض الحالة في العالم الوضع في افريقيا ، جنوب الصحراء ، دور المرأة في تنمية الزراعة ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، روما .
الامم المتحدة (١٩٩٧). حالة الأغذية والزراعة ، الدورة السادسة عشر بعد المائة ، روما .
الامم المتحدة (٢٠٠١). حالة الأغذية والزراعة ، التأثيرات الاقتصادية للافات النباتية والامراض الحيوانية العابرة للحدود ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، روما .
الامم المتحدة (٢٠٠٢). اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الاسكو (٢٠٠١-٢٠٠٢). نيويورك .
Koutsoyiannis, A. (1997). Theory of Econorretrics , second edition, Macmillan press , Lomndom , p:16 .
United Nations (1985-1997). Yearbook of National Accounts .
United Nations (1985-1997). Yearbook of trade commerce . op . cit .